المسئولية عن الاعباء الاجتماعية لشركات التشييد والبناء لتحقيق التنمية المستدامة

رسالة مقدمة من الباحثة

دعاء محمد محمود عطية

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الدكتوراه

في العلوم البيئية

قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الادارية

تحت اشراف

أ.د. فيصل زكي عبد الواحد

استاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

د. نهال محمد الشحات

مدرس بقسم الاقتصاد والقانون والعلوم الادارية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٣

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فصل تمهيدي:	١-٢١
المبحث الاول: الاطار العام للدراسة	
اولا: المقدمة	٢
ثانيا: مشكلة الدراسة	٤
ثالثا: اهمية الدراسة	٥
رابعا: اهداف الدراسة	٦
خامسا: فروض الدراسة	٦
سادسا: حدود الدراسة	٧
سابعا: منهج الدراسة	٧
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	١٠-٢١
الدراسات العربية	١٠
الدراسات الاجنبية	١٤
التعليق علي الدراسات السابقة	١٩
الفصل الاول: الاعباء الاجتماعية للشركات (مفهوم – اساس – مجالات)	٢٢-٦٣
مقدمة:	٢٣
المبحث الاول: مفهوم المسئولية عن الاعباء الاجتماعية للشركات	٢٤
المبحث الثاني: فلسفة المسئولية عن الاعباء الاجتماعية للشركات	٤٠
المبحث الثالث: انماط واشكال ومجالات عن الاعباء الاجتماعية للشركات	٥٣
الفصل الثاني: الاطار التشريعي للمسئولية عن الاعباء الاجتماعية للشركات	٦٤-١٠٨
مقدمة:	٦٥
المبحث الاول: الاساس القانوني من المسئولية عن الاعباء الاجتماعية للشركات	٦٦
المبحث الثاني: المبادرات والقوانين الوطنية والدولية للمسئولية عن الاعباء الاجتماعية للشركات	٧٣
المبحث الثالث: التجارب الدولية والوطنية للمسئولية عن الاعباء الاجتماعية للشركات	٨٤
الفصل الثالث: المسئولية المدنية عن الاعباء الاجتماعية	١٠٩-١٤٢
مقدمة:	١١٠
المبحث الاول: ماهية المسئولية المدنية	١١١
المبحث الثاني: اركان المسئولية المدنية	١٢٣
المبحث الثالث: المسئولية عن فعل الغير والمسئولية الناشئة عن الاشياء	١٣٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: الاعباء البيئية لشركات التشييد والبناء لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ايزو ٢٦٠٠٠	١٤٣-١٨٧
مقدمة:	١٤٤
المبحث الاول: خلفية عن قطاع التشييد والبناء في مصر	١٤٥
المبحث الثاني: الاداء البيئي لشركات التشييد والبناء في مصر	١٥١
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في شركات التشييد والبناء من خلال ايزو ٢٦٠٠٠	١٧٥
الفصل الخامس: ادراك القيادات الادارية في شركات التشييد والبناء للمسئولية عن الاعباء الاجتماعية	١٨٨-٢٢٤
المبحث الاول: التعريف بالشركتين (محل الدراسة) والسبب في اختيارهما	١٨٩
المبحث الثاني: ادراك القيادات الادارية في شركات التشييد والبناء للمسئولية الاجتماعية	١٩٥
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	٢٢٦
المراجع	٢٣٠
المراجع باللغة العربية	٢٣١
المراجع باللغة الانجليزية	٢٤٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	مساهمة قطاع التشييد والبناء من الناتج المحلي الاجمالي من عام ٢٠٠٨ – ٢٠١٢	١٤٦
٢	انشطة شركات المقاولات في قطاع التشييد والبناء	١٤٩
٣	المعالجة الأولية (الفعالية البيئية)	١٥٦
٤	مقارية نهاية المدخنة	١٥٦
٥	هيكل مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠	١٨٤
٦	متوسط توزيع اعمار القيادات الادارية في شركتي المقاولين واراسكوم	١٩٥
٧	توزيع عينة الدراسة علي وظائف القيادات الادارية في الشركتين	١٩٦
٨	توزيع عينة الدراسة علي خبرات القيادات الادارية في الشركتين	١٩٧
٩	توزيع عينة الدراسة علي سنوات العمل في الشركتين	١٩٨
١٠	توزيع عينة الدراسة من حيث المستوي التعليمي في الشركتين	١٩٩
١١	توزيع عينة الدراسة علي التدريب في الشركتين	١٩٩
١٢	الفرق بين متوسطي اجابات القيادات الادارية من حيث المستوي الوظيفي بين الشركتين	٢٠١
١٣	الفرق بين متوسطي اجابات القيادات الادارية من حيث سنوات الخبرة بين الشركتين	٢٠٣
١٤	الفرق بين متوسطي اجابات القيادات الادارية من حيث سنوات العمل بين الشركتين	٢٠٥
١٥	الفرق بين متوسطي اجابات القيادات الادارية من حيث المستوي التعليمي بين الشركتين	٢٠٦
١٦	الفرق بين متوسطي اجابات القيادات الادارية من حيث التدريب بين الشركتين	٢٠٧
١٧	العلاقة بين اهداف ايزو ٢٦٠٠٠ وبين اهداف المسئولية الاجتماعية لشركات التشييد والبناء	٢٠٨
١٨	مدي تطبيق ايزو ٢٦٠٠٠ للمسئولية الاجتماعية	٢٠٩
١٩	ضرورة اصدار قانون يلزم بتطبيق ايزو ٢٦٠٠٠	٢١٠
٢٠	تخصيص ميزانية للانفاق علي انشطة المسئولية الاجتماعية	٢١١
٢١	نسبة مخصصات انشطة المسؤولية الاجتماعية لميزانية اوراسكوم والمقاولين	٢١٢
٢٢	اولوية برامج المسئولية الاجتماعية لدي القيادات الادارية	٢١٣
٢٣	قياس عائد برامج المسئولية الاجتماعية للشركة	٢١٥
٢٤	المستوي التنظيمي للمسئولية الاجتماعية لدي الشركة	٢١٦
٢٥	اراء القيادات العليا في الحوافز التي تدعم المسئولية الاجتماعية	٢١٧
٢٦	توقع الادارة العليا لتطوير المسئولية الاجتماعية خلال السنوات القادمة	٢١٨
٢٧	العلاقة بين الخصائص الشخصية وادراك المبحوثين للمسؤولية الاجتماعية	٢١٩
٢٨	العلاقة بين مفهوم المسئولية الاجتماعية واهتمام الشركة ببرامج المسئولية الاجتماعية	٢٢١
٢٩	العلاقة بين نسبة المخصصات المالية للمسئولية الاجتماعية سنويا وتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية	٢٢٢
٣٠	العلاقة بين الالتزام القانوني بايزو ٢٦٠٠٠ وبرامج المسئولية الاجتماعية	٢٢٤

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	التداخل بين المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الادارة	٤٧
٢	المستوي المالي لقطاع التشييد والبناء عام ٢٠١٢	١٤٦
٣	الفعالية البيئية مفهوم مركزي	١٥٤
٤	مدخلات ومخرجات الانتاج الانظف	١٦١
٥	متطلبات تطبيق نظام الادارة البيئية	١٦٦
٦	عناصر نظام تسيير الصحة والأمن في العمل	١٧٠
٧	تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع	١٧٨
٨	أبعاد التنمية المستدامة	١٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

ايه ٨٥سورة الاسراء

صدق الله العظيم

اهـــداء

*** الى زوجي الأستاذ الدكتور محمد شومان الذي تحمل معي أعباء الحياة لتوفير الوقت اللازم لانجاز الرسالة، وعلى تشجيعه المستمر طوال حياتنا..**

*** الى امي وابي اطال الله في عمرهما.**

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين على نعمه التي لا تحصى وصلاة وسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . بعد شكر الله تعالى وحمده على توفيق الباحثة في إتمام هذه الدراسة ، تسجل الباحثة صادق الشكر والعرفان بالجميل لكل من كانت له بصمة في إتمامها.

فتتوجه الباحثة بجزيل شكرها إلى الأستاذ الدكتور / **فيصل زكي عبد الواحد** – استاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، المشرف الرئيسي على هذا العمل على التوجيهات التي قدمها لها وعلى آرائه وإرشاداته القيمة ، والحق أنه مهما أثنيت على أستاذي فلن أوفيه حقه من الشكر والتقدير.

كما تشكر الباحثة الدكتورة / **نهال محمد الشحات** – مدرس بمعهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس لرعايتها المستمرة التي شملت بها الباحثة منذ تسجيل موضوع البحث وإشرافها ومتابعتها المستمرة للباحثة طوال فترة اعداد البحث.

وتتوجه الباحثة بجزيل الشكر والتقدير للسيد الدكتور / **محمد السعيد رشدي**– استاذ القانون – كلية الحقوق – جامعة بنها ، والدكتورة / **جيهان عبد المنعم** استاذ ادارة الأعمال المساعد بكلية التجارة – جامعة عين شمس لتفضلهما بالموافقة على الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

كذلك لا تنسى الباحثة الخدمات الكبيرة التي قدمها لها القيادات الادارية في شركتي المقاولين العرب واوراسكوم للانشاء والصناعة في مرحلة الدراسة الميدانية .

وأخيراً تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى كل من وقف بجانبها ولم يتسع المجال لذكره ، فليس أبقى من الود إلا عرفان الجميل .

والله ولي التوفيق،،،،

الباحثة

المستخلص

في ظل اقتصاد السوق و انفتاح الاقتصاد المصري على الاقتصاديات الدولية، أصبحت المؤسسات الاقتصادية مطالبة بالاستجابة لنفس المتغيرات التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية في الدول الأخرى، و ذلك من أجل أن يكتسب المنتج المحلي المواصفات التي تمكنه في اقتحام الاسواق الدولية من جهة، وتسعي الشركات جاهدة للحصول علي السمعة الطيبة محليا و دوليا، لتستفيد من هذه الصورة في تحسين أدائها و في علاقاتها و شراكاتها مع باقي المؤسسات الأخرى المحلية و الدولية من جهة أخرى.

إن التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية التي لا تقف عند التبرعات الخيرية، بل تتجاوزه إلى مجالات واسعة للعمل المجتمعي ومبادئ أساسية يلتزم بها الشركات يجنب المجتمع كوارث وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية تكون نتائجها السلبية أكبر بكثير من التكاليف المتواضعة المترتبة على هذه المسؤوليات . وتكون الفوائد للجميع بما في ذلك الشركات نفسها.

ويجب التأكيد دوما وخاصة من خلالنا دراستنا على الدور المحوري لمشاركة قطاع الاعمال العام و الخاص في التنمية الاقتصادية، حيث ان المسئولية عن الاعباء الاجتماعية للغالبية العظمى من شركات القطاع العام والخاص ما زالت في مهدها، كما أنها ترتبط بشكل مباشر بتقديم الأموال من خلال التبرعات الخيرية، ولكن يجب على الشركات أن تطور هذه النظرة لتساهم في حل مشكلات المجتمع كالبطالة، والرعاية الصحية، وضعف التعليم ونقص التدريب والتأهيل المهني والمشكلات البيئية وغيرها.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك باتباع اسلوب المقارنة في البحث وعرض النتائج، وتوصلت الدراسة الي ان كلما ارتفع الحجم المالي المخصص للمسئولية عن الاعباء الاجتماعية مما ساعد علي تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية، وان المسئولية عن الاعباء الاجتماعية للشركات اصبحت ضرورة و أساس بقاء اغلب المؤسسات الاقتصادية. كما توصلت الدراسة الي ان هناك تفاوت في ادراك القيادات الادارية لمفهوم واهمية المسئولية الاجتماعية بين القطاع الاعمال العام والخاص لشركات التشييد والبناء. ومن نتائج الدراسة ايضا لا يوجد اي التزام قانوني يعق علي عاتق الشركات جراء عدم تنفيذ او تنفيذ اعباء المسئولية الاجتماعية للشركات.

توصي الباحثة المسئولين في القطاعين الاعمال العام والخاص الساعين الي تحقيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية وذلك بتقنينها في الأنظمة الداخلية للشركات ، ودعم ثقافة الالتزام بالمسؤولية على مستوى شركات التشييد والبناء بصفة خاصة وعلي المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ، و ذلك بوضعها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل و توجيه بعض المؤسسات الحكومية نحو توفير الدعم و المساندة تجاه تحقيقي التنمية المستدامة بإبعادها الثلاثة الاقتصادية والمجتمعية والبيئي، و تبني مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية.

RESPONSIBILITY OF SOCIAL BURDENS OF CONSTRUCTION AND BUILDING COMPANIES

Faisel Zaki Abdel Wahid [1] Nehal Mohamed Al-Shahat [2]

Doaa Mohamed Mahmoud Atyia [2]

1- Faculty of Law – Ain Shams University

2- 2- Institute of Environmental Studies & Research– Ain Shams University

ABSTRACT

In terms of the market economy and the opening of the Egyptian Economy on the international economics, the economic organizations are obliged to respond to the variables that affect the other states' economic institutions. Achieving this, the national product should acquire qualifications enabling it to compete with international national markets on one hand, and the economic institution will have a good reputation, improving performance, relations, and partnerships with other national and international organizations on the other hand.

The companies' commitment to their social responsibilities does not stop at the limit of charitable donations, but exceeds to wider fields associated with the societal work and basic principles the companies should stick to, avoiding the community disasters, and economic, social, political, and environmental crises that may produce lots of negative effects more than the humble costs depending on these responsibilities, achieving benefit for all.

الفصل تمهيدي

الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول

الاطار العام للدراسة

المقدمة:

بظهور مفهوم "المسؤولية الاجتماعية " ، فإن الشركات لم تعد تعتمد في بناء صورتها الذهنية على مراكزها المالية ، فقد أدركت أنها ليست معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل مراعاة احتياجات المجتمع والحفاظ على البيئة، وهذا كله من أجل خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم.[1]

وتجدر الإشارة أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يكن معروفا في النصف الأول من القرن العشرين بشكل واضح، حيث كانت الشركات تحاول جاهدة تعظيم أرباحها بشتى الوسائل، لكن مع ظهور انتقادات لمفهوم تعظيم الأرباح ، ظهرت بوادر تدعو الشركات لتبني دورا أكبر تجاه البيئة التي تعمل بها. في هذا السياق يقول دانيال فرانلكين الباحث في مجال المسؤولية الاجتماعية" تعتبر المسؤولية الاجتماعية الآن الاتجاه السائد، بعد أن كانت استعراضاً لفعل الخير في السابق إلا أن عدداً قليلاً من المؤسسات يمارسها بصورة جيدة" .[2]

وكما تقضي مبادئ المواطنة بحصول أفراد المجتمع على حقوقهم العادلة والواجبة، فإنها تقضي كذلك بقيامهم بأداء واجباتهم، ومن هذا المنطلق فإن ممارسة الشركات لمبادئ المسئولية الاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من مبدأ المواطنة، فكما أن لهذه الشركات حقوق، فإن عليها واجبات والتزامات واعباء تتحملها تجاه مجتمعها، فمن حق الشركات أن يتوفر لها مناخا صحيا للعمل والإنتاج، ومن حقها أن توفر لها الدولة قوانين تحقق العدالة والمساواة بين أطراف النشاط الاقتصادي، وأن توفر لها أيضا بنية أساسية ملائمة، وأن تحمي حقوقها من الممارسات غير القانونية.

---

[1] محمد متولي دكروري محمد، المسئولية الاجتماعية للشركات في ضوء المبادرة الدولية والتجربة المصرية ، دراسة استطلاعية، وزارة المالية المصرية ، الإدارة العامة للبحوث المالية أكتوبر، ٢٠١١. ص ٧

[2] هبة نصار، المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر – بحث ميداني استطلاعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد ٢٣٨، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٧، ص ٢٢.

وفي المقابل، فإنه يجب على الشركات أن تؤدي حق المجتمع من خلال الحفاظ على حقوق العاملين، واحترام وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة والمشاركة في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه لإدراج احتياجاته في خططها وبرامج عملها.[1]

وقد ينظر الي المسؤولية الاجتماعية انها وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية.

وان العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات يفترض انها تطبق للسياسة العامة للشركة والمؤسسات الاقتصادية من خلال استراتيجيات محددة تعمل على دعم الأعمال والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية الخيرية في البلاد، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية من جانب، وكسب ولاء وثقة العملاء وتعظيم الأرباح من جانب آخر.[2]

يطالب المجتمع المدني والمنظمات العالمية الشركات وخصوصا الكيانات الكبري الآن وأكثر من أي وقت مضي بتحمل المسؤولية الاجتماعية ، ونظرا لان قطاع التشييد والبناء احد الركائز الأساسية في الاقتصاد المصري حيث انه يعمل علي تشغيل أكثر من ١٥% من حجم العمالة المصرية سنويا، فلابد ان يكون قطاع التشييد والبناء من أوائل الشركات في تحمل أعباءها الاجتماعية من خلال خططها الإستراتيجية ، وأن لا يقتصر نشاطها في هذا المجال على مجرد تقديم بعض التبرعات ورعاية وتنظيم المؤتمرات ، وتقديم المبادرات في إطار العلاقات العامة دون وضع الخطط ودراسة الحاجات لنصل إلى ما يسمى بمفهوم التبرعات الذكية التي تضمن وصول المبادرات إلى سد الحاجات بعد إجراء الدراسات ووضع آليات تقيس مدى النجاح. [3]

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في إبراز مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل عام ولقطاع شركات التشييد والبناء بشكل خاص لأنه من اكبر القطاعات المستخدمة للعمالة، ولذلك من الضروري ان يتجاوز المفهوم السائد للمسئولية الاجتماعية المتمثل في حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معان أشمل وأكثر عمقا لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على

---

[1] رقية عيران، المسئولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، المجلة العربية للادارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مجلد ٤٨، ٢٠٠٧، ص١١٦.

[2] عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

[3] نهال المغربل، ياسمين فؤاد: المسئولية الاجتماعية لراس المال في مصر،٢٠٠٨ ، مرجعسابق ، ص ٣٤.

الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك من خلال وضع التشريعات المنظمة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات والعمل على تطبيقها[1].

ثانيا مشكلة الدراسة:

في ظل اقتصاد السوق وانفتاح الاقتصاد المصري على الاقتصاديات الدولية، وما يعرف حاليا بالعولمة ، أصبحت المؤسسات الاقتصادية المحلية مطالبة بالاستجابة لنفس المتغيرات التي تؤثر على المؤسسات في الدول الأخرى، و ذلك من أجل تحقيق هدفين ، الأول :أن يكتسب المنتج المحلي المواصفات التي تمكنه في اقتحام الأسواق الدولية ، والثاني : حصول المؤسسات الاقتصادية على سمعة طيبة محليا و دوليا، فتستفيد من هذه الصورة في تحسين أدائها و في علاقاتها و شراكاتها مع باقي المؤسسات الأخرى المحلية و الدولية .

في السياق ذاته ظل تنامي الاهتمام بأهمية تحمل الشركات المسئولية عن أعبائهم الاجتماعية ، ومن خلال ذلك تبرز لنا معالم مشكلة الدراسة الحالية والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن لشركات التشييد والبناء أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية عن الأعباء الاجتماعية والبيئية ؟

تكمن مشكلة الدراسة في فهل المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست لها قوة إلزام قانونية ام أدبية ومعنوية تبادر بها الشركات طوعا واختيارا، فالدولة لم تتدخل لتنظيم هذه المسؤولية عن طريق النصوص القانونية التي يمكن الاعتماد عليها لمتابعة ومساءلة الشركات كلما أخلت بمسؤولياتها الاجتماعية. ويضاف إلي ذلك أيضا الإصدار الجديد من سلسلة ايزو الخاص بالمسئولية الاجتماعية (ايزو ٢٦٠٠٠) لم يكن أيضا ملزما قانونيا للشركات . فهل نحن في حاجة ملحة إلي أن تكون هناك إلزام قانوني للشركات بتحمل مسئولياتهم الاجتماعية تجاه المجتمع؟

ومن ضمن الأسئلة التي تطرحها مشكلة الدراسة : هل تبني الشركات ممارسة المسؤولية الاجتماعية من خلال مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ من شأنه أن يحسن من الأداء الاجتماعي والبيئي في شركات التشييد والبناء سواء كانت خاصة أو حكومية، و يجعل منها محركا قويا من محركات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، وهل ستكون هذه المواصفة بنفس أهمية باقي المواصفات الاخرى التي تسعى معظم المؤسسات للحصول عليها مثل سلسلة مواصفات ايزو، و بناء على ما تقدم فإننا من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

---

[1] سمير عبد الغني محمود، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، معيار جديد للحوكمة، كتاب الاهرام الاقتصادي ، عدد ٢٤٩، (القاهرة : مؤسسة الاهرام، يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣.

- ما المقصود بالمسؤولية عن الأعباء الاجتماعية للشركات ؟
- إلى أي مدى تلتزم الشركات وتتحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية عند أداءها لمهامها وأعمالها ؟
- هل المسؤولية الاجتماعية للشركات تقتصر على الاستجابة للقوانين واللوائح الرسمية أم أنها تمتد إلى أنشطة ومتطلبات أبعد من المتطلبات القانونية؟
- ما هي مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ و كيف يمكنها الإسهام في تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي في شركات التشييد والبناء؟
- ما هي جهود مصر المتعلقة بتبني المواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ و اسهامتها في الشركات بشكل عام وفي شركات التشييد والبناء بشكل خاص؟
- هل يمكن لشركات القطاع الخاص والعام أن تأخذ بمفهوم المسئولية الاجتماعية منهجا وتطبيقا في مسيرة عملها اليومية والإستراتيجية سواء أكان ذلك داخل الشركة او خارجها مع أطراف المجتمع؟
- إلى أي مدى يمكن لقطاع التشييد والبناء أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية عن الأعباء الاجتماعية ؟

ثالثا: أهمية الدراسة

١. زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية التي أعيد التركيز عليها بقوة في عالم الشركات على اختلاف أنواعها وأحجامها، بحيث يدعم هذا الموضوع التوجه المستقبلي للشركات قيد البحث في بذل المزيد إزاء تحمل مسؤولياتها عن الأعباء الاجتماعية.

٢. أهمية قطاع التشييد والبناء الذي يعد من اكبر القطاعات إسهاما في الاقتصاد المصري إلى جانب حجم العمالة التي تصل الي اكثر من ١٥% الأمر الذي كان حافزا لهذه الدراسة لاختيار مثل هذا القطاع.

٣. يمكن أن تسهم نتائج البحث النظرية والميدانية في تقديم مقترحات تساهم في تعويض النقص في مجالي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة على مستوى المحلي والعربي.